الهجرة الطلابية: بين الرهانات المؤسساتية ودوافع الطلبة الدوليين، الطلبة الجزائريون في فرنسا نموذجا

سهيلة إدريس بهلول ،جامعة بجاية

ملخص:

أضحت حركية الطلبة في ظل ما يعرف باقتصاد المعرفة، من أهم قنوات الهجرة في العالم المعاصر، خصوصا من دول الجنوب اتجاه دول الشمال، حيث تترقب منظمة اليونيسكو أن يصل عدد الطلبة الدوليين إلى 8 ملايين طالب في غضون 2020.

إن هذه الحركية الطلابية بعيدة من أن تكون تلقائية، تتحكم فيها مجرد المبادرة الشخصية للطالب، لكنها ظاهرة معقدة وديناميكية تسجل ضمن نظام علاقات التبادل –الاقتصادي والسياسي–بين مجالي الذهاب والوصول. في سياق يتميز بتدويل التعليم العالي وتشجيع تنقل الكفاءات من جهة، وبتعزيز وسائل الرقابة وتشديد معايير القبول في الجامعات لغرض تصفية "الطلبة المزيفين" الذين يشكلون "خطر الهجرة غير الشرعية" من جهة أخرى، وبالاستناد على نتائج بحث ميداني اعتمدنا فيه على مقابلات بيوغرافية تم اجراءها بالاقتراب من 12 طالب جزائري جاءوا الى فرنسا بغرض استكمال دراساتهم الجامعية. نتساءل في هذه الورقة البحثية، عن دوافع وتمثلات هؤلاء لحركيتهم الأكاديمية، وكيفية مواجهتهم للصعوبات والتحديات أمام مشروع الدراسة" والاستراتيجيات التي يعتمدونها انطلاقا من مكانتهم كطلبة، لدعم مشروع الاستقرار المؤقت أو النهائي فيها بعد التخرج. بتعبير أدق، نحاول أن نبرز كيف يتخذ تنقل الطلبة من أجل الدراسة في اروبا شكل هجرة أكثر منها حركية أكاديمية.

الكلمات المفتاحية: مشروع الدراسة، حركية الطلبة، سياسات الهجرة، الاستراتيجيات، الدوافع، الطالب الأجنبي.

مقدمة

تشكل الهجرة نحو فرنسا حلم شريحة عريضة من الشباب الجزائري على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية، هذا ما تشهد عليه جموع المقدمين لطلب تأشيرة الدخول سنويا لأراضيها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء بقوارب الموت (الحراقة)، أو عن طريق التنصل من العودة بعد نهاية مدة التأشيرة (الهجرة السرية). كما يفصح هذا الحلم عن نفسه بشكل صريح في الأغاني الشبابية التي تتغنى بالهجرة وتصورها على أنها المهرب، الفرصة، والمستقبل.

ولهجرة الشباب الجزائري نحو فرنسا، البلد المستعمر في الماضي، تاريخ طويل يمتد إلى أكثر من قرن من الزمن، حيث ظلت فرنسا خلال عقود من الزمن، القبلة الأولى للمهاجرين الجزائريين لأسباب ثقافية، تاريخية ولغوية، لكن اختلفت أشكال الهجرة كثيرا فبعد أن كانت فردية وا ٍجبارية من أجل كسب لقمة العيش قبل الاستقلال، اتخذت الهجرة شكل التجمع العائلي في أواخر السبعينات واصطبغت إضافة إلى طابعها الاقتصادي، بدوافع سياسية وثقافية كما ارتفعت أعداد النساء المهاجرات بشكل واضح.

يكشف التقرب من فئة الشباب التي ترغب في الهجرة نحو فرنسا والاستقرار فيها عن نظرة مثالية للحياة في أوروبا لدى هؤلاء، يشجعها تواجد عدد معتبر من الجالية الجزائرية في فرنسا، وتغذيها روايات المهاجرين الذين يزورون بلدهم الأصلي سنويا، وعلامات النجاح المادية بادية عليهم (عقارات، سيارات فخمة، هدايا ...). هذه العوامل جعلت هؤلاء الشباب يتمسكون بالحلم، ويطمحون إلى الاستقرار هنالك ما وراء البحار، بعيدا عن "تخلف" الجزائر، ولايقينية المستقبل فيها، ولو كان في هجرتهم مخاطرة ومشقة، فالحياة الأفضل في نظرهم هناك، وعلى رأي عبد المالك صياد *"ما يؤسس فكرة الذهاب، هو الوهم، وهم المهاجر*

والكذب على نفسه، كما لو كان الأمر بيعا للذات نفسها من أجل مشروع الذهاب، لكن الوهم لا يتوقف على المرشح للذهاب، هو نتاج جماعي محافظ عليه بشكل جماعي. التواطؤات، الأكاذيب، الأوهام جزء لا يتجزأ من مشروع الهجرة، وضرورة للقدوم/ الإقدام على فعل الهجرة(1)".

لكن وبالموازاة مع ازدياد تدفقات المهاجرين نحو فرنسا من كل أنحاء العالم، وبمقتضى تغير ظروفها الاقتصادية والسياسية، عرفت السياسات الخارجية للهجرة تغيرات جذرية، أفضت إلى توقيف الهجرة بحجة العمل في أواخر السبعينات، وا ٍرساء سياسة انتقائية للمهاجرين، وتشديد معايير منح تأشيرات الدخول، ومحاربة الهجرة غير الشرعية. وفي هذه الظروف، لم يعد حلم الهجرة نحو الخارج، بطريقة قانونية وشرعية، متاحا سوى لفئة ضئيلة من الشباب الجزائري على رأسهم الطلبة، حيث أصبحت الدراسة في الخارج (أو الحركية الاكاديمية على العموم) إحدى أهم قنوات الهجرة إلى فرنسا بداية من سنوات الألفينات. ففي ظل تدويل التعليم العالي(2) وتشجيع حركية الطلبة، خاصة بعد تبني التعليم العالي في الجزائر لإصلاحات بولونيا (أو ما يعرف بإدخال نظام ل م د LMD) تحولت إمكانية مواصلة الدراسة في الخارج إلى فرصة لشرعنة الهجرة نحو فرنسا، وأضحت طموحا منتشرا بقوة لدى الطلبة الجزائريين.

حسب وكالة "كومبوس" فرنسا بالجزائر(الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي، الاستقبال والحركية الدوليةCampus France ، تحت وصاية وزارتي التربية الوطنية والعليم العالي والبحث ووزارة الخارجية)يقدّم كل سنة ما يقارب 17 ألف طالب جزائري ملفاتهم لمتابعة دراستهم بفرنسا، وتستقبل الجامعات والمعاهد

الفرنسية أكثر من 85 % من مجموع الطلبة الجزائريين في حركية(3) ،وتشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي الفرنسية(4) في دراسة حديثة لها، أنه تم تسجيل 21 ألفا و279 طالبا جزائريا مسجلين في مختلف المعاهد والجامعات الفرنسية نهاية الموسم الجامعي لسنة 2015، ما يشكل نسبة 7,1 % من الطلبة الأجانب في فرنسا، 84% منهم مسجلون في الجامعات، و35,8% منهم يدرسون في تخصصات علمية، وتحتل الجزائر بذلك المرتبة الثالثة في مغادرة طلابها إلى دولة فرنسا بعد المغرب والصين.

كما تشير تقارير اليونيسكو لسنة 2012، تموضع فرنسا في المرتبة الثالثة من بين الدول الأكثر استقطابا للطلبة الأجانب والأدمغة بعد الولايات المتحدة وكندا. حيث تم ّ استقبال 298.902 طالب أجنبي خلال السنة الجامعية 2015/2014 في إطار شبكة تعدادها 3500 مؤسسة تعليم عالي عمومية وخاصة، من بينهم 218.443 طالب اجنبي (73,1%) مسجلون في الجامعات. يمثل الطلبة الأجانب 12,1 %من مجمل الطلبة الدارسين في الجامعات الفرنسية و41,4 %من مجموع طلبة الدكتوراه ما يشكل 7 % من مجموع الطلبة الدوليين في العالم(5)

في ظل هذه الحقائق التي تكشف عن أعداد الطلبة الأجانب، تظهر أبعاد أخرى للموضوع، حيث تطرح مسألة "الحركية من أجل الدراسة"، بالنسبة للبلدان المستضيفة، إشكالية مكانة الطالب الأجنبي، وتكييف هذه الدول لسياساتها إزاء هؤلاء الطلبة استجابة للأوضاع والمتغيرات التي تمر ّ بها. تتأرجح هذه السياسات بين ضغوط منطق الجذب ومنطق الرقابة على الطلبة المهاجرين، "إذا كانت دينامية الحركيات تعكس تعقد مجتمعات الذهاب، فالإطار القانوني والإداري لبلدان الوصول تحدد، الى درجة كبيرة، هذه التدفقات بوضع الأسس التي يتم انطلاقا منها بالتفكير حول الهجرة. لا تنجو الحركية الطلابية من هذه المقاربة

التحديدية: السياسات التي تهدف الى "التحكم في تدفقات الهجرة" وضعت حدا للوصول الجماهيري للطلبة الآتين من البلدان في طريق النمو الى التعليم العالي الفرنسي. مع المساهمة بترقية تصور حول الطالب الأجنبي مبني على شك وريبة السياسي اتجاه هذا الأخير، القادر على التحايل على النظام بعد التسجيل في مؤسسة جامعية أو الاستقرار في السرية مشكلا "خطرا للهجرة" ينبغي التنبؤ به(6).

على صعيد آخر، تطرح الحركية الاكاديمية بالنسبة للبلدان الأصلية للطلبة الأجانب إشكالية "هجرة الأدمغة والكفاءات" نحو البلدان المتقدمة، نسبة الاحتفاظ بالطلبة الأجانب في البلدان المستضيفة تقارب 20 بالمئة في بلدان التعاون والتنمية الاقتصادية وتصل حتى 30 بالمئة في استراليا وفرنسا وكندا. في فرنسا تغيير صفة الإقامة للطلبة تمثل فعليا 40 بالمئة من التدفقات بدافع العمل حيث أصبح الطلبة الأجانب المتخرجين المصدر الأول لليد العاملة المؤهلة الأجنبية(7) ، في 2011، أكدت دراسة قامت بها وكالة كومبوس فرنسا أن27%من الطلبة الجزائريين استقروا في فرنسا بعد نهاية إقامتهم الدراسية من أجل العمل أي ما يمثل طالب من كل 10 طلبة جزائريين متخرجين (8) ، ناهيك عن الأعداد التي تعتمد على الهجرة السرية وعلى صيغ أخرى لشرعنة بقائها.

آخذين في عين الاعتبار السياق العالمي لاقتصاد المعرفة، والإطارات القانونية والتشريعية للبلدان المستضيفة للطلبة الدوليين، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأصلية للحركة الأكاديمية نحو الخارج، نهدف، عبر هذه الورقة البحثية إلى تتبع وإعادة تشكيل ديناميكيات الهجرة، وإظهار أثار الضغوطات القانونية، الاقتصادية والإدارية للدول المستضيفة على مسار الطالب المهاجر.

1. إشكالية البحث:

تسعى هذه الورقة إلى الكشف عن بعض الجوانب المنيرة لإشكالية العلاقة بين هجرة الشباب العربي وبالتحديد الطلبة ومسائل هشاشة الاستقرار الاجتماعي، السياسي والاقتصادي فيها. وذلك بالاقتراب من فئة خاصة من الطلبة في حركية أكاديمية يعلنون صراحة نيتهم في استخدام ذريعة "الدراسة" كسبيل للهجرة "النهائية" من بلدانهم الأصلية. في سياق يتميز بتدويل التعليم العالي وتشجيع تنقل المعارف والكفاءات من جهة، وبتعزيز وسائل الرقابة والتخوف من "الطلبة المزيفين" الذين قد يتحولون إلى مهاجرين غير شرعيين من جهة أخرى، نتساءل؛ ما هي العوامل والدوافع العميقة لتأسيس "مشروع الدراسة" في فرنسا؟، وما هي الاستراتيجيات التي ينتهجها هؤلاء الطلبة لتحويل مشروع الحركية للدراسة إلى مشروع للهجرة المؤقتة أو النهائية؟

ينطلق هذا البحث من فرضيتين أساسيتين:

- تحدد حركية الطلاب مجموعة من العوامل المؤسساتية (سياسة الهجرة للبلدان المستضيفة، سياسة الدول المستضيفة اتجاه حركية الطلبة، الظروف السوسيو اقتصادية للبلد الأصلي، السياق الدولي العام الذي يتميز باقتصاد المعرفة) ومجموعة من الدوافع الشخصية (ترقية مهنية، اجتماعية وثقافية).
- ينظر الطلبة الجزائريون (المبحوثون) إلى مشروع الدراسة في فرنسا على أنه مشروع حياة كلي، وتتقاطع الرغبة في الدراسة بفرنسا بالهجرة النهائية اليها، ولتحقق ذلك يفعّل الطلبة مجموعة من الاستراتيجيات التي تتيح لهم ذلك، بصفة شرعية أو غير شرعية.

2. منهجية البحث:

يؤكد عبد المالك صياد أن الهجرة "حدث اجتماعي كلي"، إذ لا يمكن مقاربة حدث الهجرة فقط من وجهة نظر المجتمع المستضيف، يجب قلب المقاربة: منطقيا وكرونولوجيا. يجب الانطلاق من البلد الأصلي للمهاجر لفهم أسباب ودوافع الهجرةوالعودة الى بلد الأصل لتتبع مسارات المهاجرين في كليّ تها، وفهم الدوافع العميقة التي حددت وسمحت بذهابهم المؤقت أو الدائم، ويضيف أن " مسار المهاجر في كليته هو مسار أبستمولوجي، مسار في مفترق الطرق بين العلوم الاجتماعية(9)

من هذا المنطلق اخترنا استخدام تقنية "المقابلة" بتبني مقاربة بيوغرافية. يشكل المنهج البيوغرافي أداة تحليلية تسمح بإعطاء أهمية خاصة للتبريرات التي يضعها الفاعلون افعالهم، للوضعيات المعاشة، ولأحداث حياتهم...يتعلق الامر بفهم تجربة الافراد الذين يشتركون في وضعية معينة واستخراج المعاني التي يتم استثمارها(10).

أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 12 جزائري جاؤوا الى فرنسا في إطار الحركية الاكاديمية: ثمانية منهم مسجلين في جامعات فرنسية في تخصصات مختلفة، يزاولون دراساتهم في الطور الثاني – ماستر– او الثالث –دوكتوراه– (تم استكمال الطور الأول –ليسانس– في الجزائر) ولا ينتمون الى أي برنامج تعاون بين الجزائر وفرنسا، ما يعني أنهم يدرسون على نفقتهم الخاصة (لا يستفيدون من أي منحة دراسية). هم في حركية فردية (أهاليهم في الجزائر)، ومن منطقة جغرافية عرف عنها تاريخ هجرة طويل نحو فرنسا (تيزي وزو، بجاية والعاصمة الجزائرية –وسط شمال الجزائر) ويعلنون صراحة عن نيتهم في تحويل مشروعهم الدراسي الى مشروع مهني والاستقرار النهائي او المؤقت في فرنسا (اللاعودة إلى البلد الأصلي). 4 افراد من العينة جاءوا إلى فرنسا تحت إطار الحركية الأكاديمية

واستقروا فيها بشكل دائم بعد أن تمكنوا من تحويل تصريح الإقامة من طالب إلى صفات أخرى قانونية.تم تسمية المبحوثين بأسماء مستعارة، قمنا بأجراء جميع المقابلات في فرنسا)

3. اقتصاد المعرفة وتدويل التعليم العالي:

تتقاطع ظاهرة الحركية الطلابية مع الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة . رغم كون الظاهرة ممتدة تاريخيا (انتقال الطلاب في العصور الإغريقية والرومانية والإسلامية، وصولا إلى العصر الحاضر) إلا أن الانتقال من مجتمع الاقتصاد الصناعي إلى مجتمع اقتصاد المعرفة في النصف الثاني للقرن العشرين كان له أثر واضح على ظاهرة تدويل التعليم العالي، حيث نشهد نموا هائلا لأعداد الطلاب الدوليين، أولاً نحو الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومن ثم التوسع عالمياً . يقصد بتدويل وعولمة التعليم العالي، عملية دمج الابعاد الدولية والبين ثقافية والعالمية في الاهداف والوظائف وعمليات توصيل التعليم بعد الثانوي(11). وتتم عبر قناتين رئيسيتين وهي حركية المناهج التربوية أو المؤسسات التي عرفت مع فتح المراكز الجامعية في الخارج توسعا معتبرا خلال العشريتين الأخيرتين، وحركية الطلبة، وتبقى هذه الأخيرة أهم قناة لتدويل التعليم العالي، بدأت بالتوسع ابتداء من سنوات 70 بالموازاة مع ارتفاع أعداد الطلبة الجامعيين في العالم.

تبيّن إحصائيات منظمة اليونيسكو أن أعداد الطلبة الدوليين في تزايد مستمر، وقد تسارعت وتيرة الحركية الطلابية منذ عشرية ضمن مؤسسات التعليم العالي، وشجعها على ذلك سياق تشريعي ومؤسساتي مناسب. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
4,10	3,98	3.75	3,38	3,19	2,95	2,83	2,62	2,54	2,49	2,42

الجدول رقم1: تزايد أعداد الطلبة الدوليين في العالم 2003-2013.

المصدر: اليونيسكو. بالملايين

الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، المملكة المتحدة، وألمانيا، وأستراليا هي الدول الخمس الرئيسية المستضيفة حيث يوجد فيها مجتمعة أكثر من نصف الطلاب الدوليين، أما عن الدول الخمس التي تمثل طليعة مصدر الطلاب الدوليين فهي الهند فالصين كوريا الشمالية، ألمانيا والعربية السعودية(12).

كان الهدف الأول لتدويل التعليم العالي هو تعزيز التألق الدولي للبلدان المستضيفة، حيث يتحول الطلبة بعد تخرجهم وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية إلى أفضل ناقل لنشر المعايير الثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية للبلدان المستضيفة، لكن سرعان ما اتخذ استقبال الطلبة الأجانب أبعادا جديدة فعولمة سوق الكفاءة والمعرفة والتكوين غيّر من طبيعة هذه السياسة، واضحى التعليم العالي قناة استراتيجية لاستدراج "المادة الرمادية" الآتية من بلدان أخرى، وبرز تنافس مفتوح وأكثر فأكثر حدة" بين البلدان المستضيفة التقليدية فيما بينها ولكن كذلك مع البلدان الناشئة في هذا المجال (كاستراليا واليابان).

استنادا إلى توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فيما يخص تدويل التعليم العالي، يمكن تقديم أربع دوافع رئيسية لسياسات جذب الطلبة الأجانب:

- تعزيز التألق العالمي للدولة باستقبال أصحاب القرار السياسي والاقتصادي المستقبليين، وذلك بالعمل على الرفع من سمعة أنظمة

التعليم، ونشر الثقافة الوطنية في أوساط الطلبة الأجانب وتكوين إطارات المؤسسات الكبرى المتواجدة في العالم.

- المساهمة في الإعانة على التنمية، باقتراح تكوينات غير مكلفة، ونظام للمنح، ودخول مسهل لبعض البلدان الناشئة، مع العمل في نفس الوقت على الحد من ظاهرة هروب الأدمغة.
- رفع تأهيل اليد العاملة، بالسماح للطلبة الأجانب بالاستقرار في البلد المستضيف وذلك عبر قوانين تسمح بالدخول في سوق العمل.
- تمويل نظام التعليم العالي بفرض تكاليف تمدرس مختلفة بين الطلبة الوطنيين والأجانب(13)

يبدو واضحا أن سياسات الدول المستضيفة للطلبة الدوليين تستجيب لأهداف عديدة تكون ضمنيا متعارضة: التميز العلمي، التألق العالمي، اقتصاد المعرفة (جذب اليد العاملة المؤهلة) ومساعدة الدولة الناشئة على التقدم.

4. السياسة الفرنسية اتجاه الطلبة الأجانب: بين منطق الجذب والرقابة

لطالما استند تدويل التعليم العالي في فرنسا، على سياسات وممارسات تم إعدادها وتطبيقها على مستوى الحكومات المركزية وتأثرت بالتوجهات السياسية لأصحاب القرار. في أواخر سنوات السبعينات، عمدت فرنسا إلى عرقلة تدفقات الطلبة، ونتيجة لذلك وخلال عشريتين عرفت أعداد الأجانب جمودا في التعليم العالي وفقدت بذلك سنة 1993 المرتبة الثانية على المستوى العالمي والمكانة الأولى على المستوى الأوروبي لصالح المملكة المتحدة وألمانيا، ابتداء من 1988 وخلال سنوات التسعينات تصاعدت فقط أعداد الطلبة الأوروبيين حيث شكلوا من 1996 الى 1998 أكبر نسبة للطلبة الأجانب في فرنسا بسبب سياسة "الغلق" اتجاه الطلبة من أصول أخرى، كان يجب انتظار أواخر التسعينات لتحاول فرنسا

تدارك الأمر والعودة إلى تصدر المراتب الأولى من حيث أعداد الطلبة الأجانب على اراضيها(14)

في سياق دولي جديد تميز بعولمة المعرفة، والكفاءة، استجابت فرنسا، تحت لواء الاتحاد الأوروبي، لهذا الطابع العالمي للتعليم العالي من خلال تبني مشروعين أساسيين(15):

- عملية بولونيا وهي التزام قدمه وزراء التعليم العالي في الدول الأوربية لإصلاح التعليم العالي في تلك الدول والذي نتج عنه قيام منطقة التعليم العالي الأوربي.
- الاتفاقية العامة على تجارة الخدمات.

في الحقيقة، ارتبطت مسألة الحركية الأكاديمية كرهان للجامعات بشدة بتطور السياسات الأوربية حول التعليم التي تأثرت بدورها ب"اقتصاد المعرفة: في 1998وضع الوزراء الأوربيون للتعليم العالي، إثر لقائهم في السوربون، القاعدة الأولى لفضاء أوروبي للتعليم العالي، الهدف المعلن والأساسي لهذا الفضاء المشترك هو وضع تناغم في مسارات التكوين لمختلف الدول من أجل الرفع من الحركية الطلابية، وتطوير التبادلات العلمية وتسهيل الاعتراف بالشهادات. بعدها اعتبرت "عملية بولونيا" 1999، التي انضم اليها حاليا حوالي 46 بلدا أوروبيا، ترقية الحركية الطلابية كشرط رئيسي لإنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي في افق اصلاح ل م د (ليسانس– ماستر– دوكتوراه) وفي اطار التنسيق الأوروبي تم تبنيها تدريجيا من طرف جميع الجامعات الفرنسية في الفترة 2004– .(17).2010

في هذه الفترة تغيرات أخرى رئيسية في فرنسا ميزت العلاقة بين الجامعات والسلطات الوصية حيث في إطار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية(LOLF)، أحد أهم أهداف الفعالية السوسيو اقتصادية لتقييم أداء برنامج

التكوينات العالية والبحث الجامعي هو تزايد الجذب الدولي للعروض الفرنسية للتكوين وا ٍدماجها في النظام الأوروبي والعالمي الذي يقاس عبر مستوى حركية الطلاب، نسبة الطلبة الأجانب المسجلين في الماستر والدكتوراه، وعدد الشهادات المزدوجة في مستوى الماستر والدكتوراه(18). ما خلق تنافسا شديدا بين الجامعات الفرنسية ونموا سريع لحركية الطلبة من وا ٍلى فرنسا.

	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التقدم 2008-2012
الطلبة الدوليين في فرنسا	243436	249143	259935	268212	271309	11,5
الطلبة الدوليين الفرنسيين	45807	52676	56913	58684	62416	36,3

الجدول رقم2: تطور أعداد الحركية الطلابية في فرنسا

المصدر : Campus France

احتلت فرنسا المرتبة الثالثة ضمن البلدان المستقبلة للطلبة الأجانب في العالم حيث احتضنت 6,8 % " من الطلبة في الحركية حول العالم، 271.391 طالبا)، في حين آلت المرتبة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية بـ 18.6 % (482.740 طالبا)، والمملكة المتحدة 10,7 %بـ427.686، تستثمر فرنسا 20 مليار أورو سنويا في التعليم العالي والبحث أي **10.800أورو لكل طالب** بغض النظر عن جنسيته.

	المسجلون بالجامعات	الحصة	المجموع	الحقوق	الاقتصاد	الآداب	العلوم	طب
المغرب	%55	11,8 %	35199	%6,3	%30,8	%12,9	%41,6	%8,4
الصين	%54	9,9 %	29709	%3,3	%28,4	34,9	32,3	%1,0
الجزائر	%84	**7,1 %**	**21709**	**%6,7**	**%15,4**	**%27,2**	**%35,8**	**%14,8**
تونس	%70	3,9 %	11573	%5,8	%13,4	%21,7	%45,2	%14,0
ايطاليا	%71	3,5 %	10353	10,8 %	%7,5	54,3	%18,8	%8,7
الطلبة الأجانب			298902	%12,2	%19,7	%32,7	%27,3	%8,0

الجدول رقم3: توزيع الطلبة الأجانب في فرنسا حسب التخصص خلال السنة الجامعية 2014-2015 (19)

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات قدمتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث الفرنسية في موقعها الرسمي

تسعى الدول الغربية لجذب الطلبة إلى جامعاتها لغرض رفع تأثيرها الاقتصادي والسياسي وتألقها العلمي والثقافي. نشير إلى أن فرنسا تحقق عبر استقبال الطلبة الأجانب على أراضيها حصيلة إقتصادية إيجابية، ودخول تدفقات مالية معتبرة، زيادة على ذلك للطلبة الأجانب على الأراضي الفرنسية اثار إيجابية على دينامية الاقتصاد الفرنسي وصورة فرنسا والفرنسيين في الخارج، ومساهمة في الديناميكية المحلية، كما لهم أثر هام على مستقبل الفرونكوفونية وتفتح المجتمع الفرنسي حول العالم، إضافة لتلميع صورة فرنسا من طرف الطلبة الأجانب في بلدانه الأصلية وذلك بالتوصية عليها في مختلف الميادين (العطل، الدراسة، العمل، العيش، الاستثمار)(20)

5. فرنسا البلد المستضيف الأول للطلبة الجزائريين في الخارج:

يشكل الطلبة الآتون من دول مغاربية (تونس، المغرب، الجزائر)، كما يتضح في إحصائيات الجدول أعلاه (رقم 3)، أكبر عدد من الطلبة الأجانب في فرنسا، أغلبيتهم هم نتاج التعليم الجماهيري (جامعات) في بلدانهم الأصلية ومسجلون في الجامعات الفرنسية. هذه المعطيات تعكس الروابط التاريخية بين فرنسا ومستعمراتها القديمة، إذ بعد استقلالها، أعربت الحكومات الفرنسية، في عهد شارل دوغول، على استعدادها لتقديم يد العون لهذه البلدان الناشئة وأظهرت نوعا من العناية الأبوية و"الوصاية" انعكست في البرامج الأولى للتعاون العلمي والجامعي، لكن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها فرنسا سنوات 70-80 غيرت جذريا هذه المبادئ العالمية الغولية" لصالح سياسة استقبال أكثر فأكثر برودة وانتقائية؛ لم تعد السلطات العمومية تعامل الطلبة المغاربة على أنهم "فئة خاصة من الطلبة في فرنسا" لكن اعتبروا شيئا فشيئا كـ"فئة خاصة من المهاجرين" و"الأجانب" في الأراضي الفرنسية. لم يعد تواجدهم يرتبط بعامل من الثراء الثقافي

والفكري لكن اعتبرت حركيتهم كـ"خطر للهجرة" أو "خطورة هجرة" يجب بأي ثمن التحكم فيها، وهكذا سيطرت صورة "الطالب المزيف" أو الشهادة الواجِهة" على تسيير التبادلات الجامعية بين فرنسا والمغرب الكبير (21)

في الضفة الأخرى من البحر المتوسط، وأمام الظروف الجديدة (لم تعد السلطات العمومية المغاربية تسعى لتكوين جماهيري وسريع لذوي الشهادات كما كان الحال سنوات 60-70)وا إشكالية "هروب الأدمغة" وتهرب الطلبة من العودة الى بلدانهم الأصلية بعد الحصول على الشهادة الجامعية، قلصت الحكومات المغاربية، بشكل ملحوظ، من أعداد المنح للطلبة في الخارج. ولكن بعد سنوات 2000 راجعت هذه الدول موقفها عملا بمبدأ تشجيع الحركية الأكاديمية التي تنص عليها إصلاحات التعليم العالي (عملية بولونيا) (22) التي انظمت إليها. وعرفت حركية الطلاب دول المغرب ارتفاعا معتبرا لطلبة أكثريتهم يدرسون على نفقتهم الخاصة دون أي مساعدة رسمية، وبقيت فرنسا الوجهة الأولى لهم. حسب آخر الاحصائيات التي قدمتها منظمة اليونيسكو (2007) يظهر توزيع طلبة دول المغرب الكبير (المغرب، الجزائر، تونس) على حسب البلدان المستضيفة كالتالي:

	المغرب	الجزائر	تونس
1	فرنسا (26998)	فرنسا 18780)	فرنسا (10812)
2	ألمانيا (3699)	كندا (769)	ألمانيا (2491)
3	اسبانيا (2735)	المملكة المتحدة (335)	رومانيا (868)
4	كندا (1587)	الولايات المتحدة (179)	أوكرانيا (611)
5	إيطاليا(1207)	ألمانيا (158)	إيطاليا (611)
6	الولايات المتحدة (1133)	سويسرا (127)	كندا (583)

الجدول رقم4: توزيع طلبة دول المغرب الكبير (المغرب، الجزائر، تونس) على حسب البلدان المستضيفة(23)

المصدر: اليونيسكو، 2007

تغيرت كثيرا اتجاه حركية الطلبة الجزائريين نحو الخارج بعد 2007، لكن بقيت فرنسا تستحوذ على حوالي 88 %من مجمل الطلبة الجزائريين في حركية اكاديمية. في الواقع، لا تعكس الحركية الأكاديمية للطلبة الجزائريين نحو فرنسا أزمة خاصة يعيشها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بقدر ما تمثل مؤشرا على أزمة عامة تجتاح المجتمع الجزائري. هناك تداخل بين الاقتصادي والاجتماعي، البيداغوجي والسياسي إلى درجة يصعب فيها تقديم محاولة تقييم منفصلة لحركية الطلبة الدوليين.

6. تأسيس مشروع الدراسة بفرنسا، الدوافع والإجراءات:

تفرض السياسة الفرنسية اتجاه الطلبة الأجانب الراغبين في الدراسة في أراضيها إجراءات أقل ما يقال عنها انها طويلة ومكلفة(24) ، من اجل الدراسة بفرنسا على الطالب الجزائري، على غرار جميع الطلبة الأجانب بفرنسا، المرور بعدة مراحل ضرورية، أولا عليه ان يقوم بالتسجيل الأولي في مراكز كومبوس فرنسا (في أحد فروعها الخمس بالجزائر)، في الآجال المحددة، واختيار الجامعات التي يطمح بالدراسة بها بعدها تقوم الوكالة بإرسال الطلبات الى الجامعات والمعاهد المستقبلة. غموض معايير الانتقاء والقبول في الجامعات الفرنسية، والتي تختلف من جامعة لأخرى، يشهد على تردد وخوف المسؤولين الجامعيين من الطلبة المزيفين والراسبين رغم الأهمية الاستراتيجية لتواجد الطلبة الأجانب فيها (بعض الفروع في بعض المناطق مفتوحة بفضل تواجد الطلبة الأجانب). يخضع الطلبة في هذه المرحلة التي تتم في الموطن الاصلي الى إجراءات مشددة اذ عليهم تقديم ملف يشمل على وصف مفصل لمسارهم الدراسي والجامعي والمهني ان وجد، مرفقا بشهادات رسمية تثبت صدقهم، والحصول على توصيات من الجامعة الاصلية بحسن السلوك والجدية، وتبرير دوافعهم للرغبة بالالتحاق بجامعات فرنسية.

يتم الترشح للتسجيل في الجامعات الفرنسية باختيار شعبة دراسة لا يتم قبول الطالب فيها بالضرورة حيث يمكن أن يرفض التخصص تحت ذريعة عدم التطابق بين مناهج التعليم في البلدين او عدم توفر الأماكن البيداغوجية لذلك ويوجه لتخصص آخر ولتعزيز فرص قبوله يقوم الطالب بالتسجيل في عدة جامعات وقد يتنازل عن تخصصه وعن مستواه الدراسي (باعتبار أن أغلبية

الطلبة الجزائريين، والمغاربة، استكملوا الطور الجامعي الأول في بلدانهم الأصلية) مقابل تحقيق مشروعه بالدراسة في فرنسا. هذا ما ترمي اليه شهادة أحد الطلبة البحوثين

" في الجزائر علوم الارطوفونيا هو تخصص في علم النفس وهنا في فرنسا هو تفرع للدراسات الشبه طبية اقترحت الجامعة علي ّ علوم اللغة في مستوى ليسانس، وانا التي كنت حاصلة على شهادة ارطوفونيا وامارسها" *سعاد*

الحصول على قبول أحد الجامعات الفرنسية، النجاح في اختبار المعرفة باللغة الفرنسية، واثبات المقدرة على تمويل الدراسة طوال فترة الإقامة الضرورية في فرنسا، كلها شروط ضرورية لكن غير كافية من اجل الحصول على تأشيرة الدخول لكون القرار النهائي في يد الأعوان القنصليين. ففي المرحلة التي تسبق الذهاب الخوف من تحويل التأشيرة الى هجرة غير شرعية يبرر الممارسات الانتقائية في اختيار المرشحين للذهاب.

تتميز هذه الفترة المخصصة لتحضير مشروع الهجرة باللايقينية، في هذا الوضع، مساندة المقربين (الأصدقاء، الاهل، الأقارب، المعارف) تحت أشكالها المختلفة (معلومات، توصيات، مساعدة مادية...) شرط ضروري خاصة في حالة الطلبة، على أكثريتهم، الذين لم يستفيدوا من برنامج مساعدة للحركة الدولية لكن تبقى اشكال ومستويات التي تتخذها المساندة تختلف من طالب لآخر.

" يطلبون شهادة بأنك تملك رصيد في البنك لأكثر من 50000 يورو، والدي زوالي (فقير) لذا استلفت جزء من المبلغ من خالي والجزء الاخر من صديق وكنت جمعت مبلغ من المال من عملي في الصيف...بعد حصولي على شهادة

البنك سحبت المال واعدته لأصحابه، وغامرت بالمجيء الى فرنسا ب 1000 يورو" محند

بعد الحصول على تأشيرة الدخول والوصول إلى الأراضي الفرنسية على الطالب أن يطلب من المحافظة التي تتواجد فيها جامعة الاستقبال تصريح الإقامة بصفة "طالب"، الذي يستوجب عليه تجديده سنويا (اختلفت بعض تفاصيل الإجراءات عند مبحوثينا بفعل تعديل بعض القوانين والهيئات المختصة)، نشير الى ان هناك تشديد تدريجي لظروف استقبال الطلبة الأجانب، حتى وان تمكنوا من تجديد التأشيرة إلا أنهم صرحوا تعرضهم لبعض المضايقات الإدارية تركت لديهم انطباعا انهم غير مرغوب فيهم في فرنسا وانهم موضوع شك وازدراء.

" هناك عنصرية اتجاهنا، في نظرهم نحن المغاربة وراء كل مشاكلهم الاجتماعية خاصة بعد التفجيرات الإرهابية الأخيرة (تفجيرات باريس وبلجيكا 2016)، نحن في كل مرة أمام ضرورة أن نثبت حسن السلوك والسيرة" *جلال*

تبدو هذه الإجراءات طويلة، مكلّفة وانتقائية تعكس بذلك أسبقية منطق الشك من الاحتيال اتجاه الطلبة الأجانب. لذلك تجاوز هذه العقبات والحصول على تأشيرة الدخول إلى فرنسا لدى الأقلية التي تنجح في ذلك يدرك على انه "علامة للانتخاب الاجتماعي" ونجاح في حد ذاته. لكن من هي الفئة التي نجحت في الحصول على تأشيرة الدخول الى فرنسا من اجل الدراسة؟ متى بدأ مشروع الهجرة يتشكل عندها؟ ما هي الدوافع العميقة التي أسست لمشروع الدراسة في الخارج؟ وما هو دور السياق الاجتماعي في بناء هذا المشروع؟

"الجميع شجعني على الذهاب حتى امي التي بدأت تذرف الدموع منذ ان اخبرتها برغبتي في الذهاب، يدركون ان لا مستقبل لي هنا، ابي قال لي "المهم تسلك راسك" وساعدني بالقليل الذي يملك، في فرنسا الذي يجتهد فيها ينال" *فيصل*

يمثل المشروع الطلابي في النهاية مجموعة من القرارات التي تتموضع على تقاطع التوقعات الفردية وكذلك العائلية (الجماعية) هناك دائما تواطؤ لأفراد العائلة والمقربين (الأصدقاء، الشبكة العلائقية) الذين يساهمون في التأسيس لمشروع الدراسة في الخارج وتحقيقه عبر المساعدات التي يقدمونها للأبناء والتي تحمل أشكال مختلفة على حسب الرأسمال الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي الذي في حوزتهم، على العموم تدرك الدراسة في فرنسا على انهمشْرو ع مربح"، "استثمار في شخص الفرد على المدى الطويل"، "فرصة حقيقية" ستضمن بدون شك "مستقبل أفضل".

عن دوافع اختيار مبحوثينا الحركية اتجاه فرنسا بالتحديد للدراسة، بدى هذا الاختيار "الأول" و"الطبيعي" لعدة دوافع لا تتوقف فقط على الكفاءة العلمية والسمعة الدولية للجامعات الفرنسية، أول هذه الدوافع هو عامل اللغة، فرغم وضع سياسات تعريبية في المجتمعات المغاربية بعد استقلالها إلا أن الملاحظ هو التوجه نحو "فرنسة جماهيرية" ليس فقط على مستوى الهرمي الجامعي لكن في جميع المراحل الوسيطة للحياة الثقافية والاجتماعية(25) ، الحفاظ على استخدام اللغة الفرنسية (استخدام اللغة الإنجليزية الذي يبقى ضعيفا) وتوسيعه يبدو واضحا في أنظمة التعليم العالي حتى الان خاصة في فروعها العلمية والتقنية. من جانب آخر، أرست الدول المغاربية بعد تطبيقها لإصلاحات ل م د أنظمة جامعية مشابهة للأنظمة الجامعية الفرنسية "في تنظيمها (بنياتها) وفي محتواها رغم بعض التنويعات المحلية إلى درجة تبدو فيها الجامعات المغاربية دائما كمنتوج فرعي من النظام الفرنسي(26) ما يسمح بحركية الطلبة دون الشعور لا بحاجز اللغة ولا بحواجز ذات طبيعة منهجية.

ننوه كذلك أن لتوجه الطلبة الجزائريين –المغاربة نحو الجامعات الفرنسية تاريخ قديم يمتد الى ما قبل الاستقلال، حيث تشكل تقليد جامعي واعتقاد متوارث يجعل من الجامعات الفرنسية الوجهة الأنسب، تنعكس هذه العلاقة التاريخية بالجامعة الفرنسية في تبوؤ الجامعات الفرنسية المرتبة الأولى من حيث عدد الشراكات مع الجامعات الجزائرية.

كما يدعم اختيار فرنسا كوجهة للدراسة تواجد جالية جزائرية(27) هائلة تساعد الطالب–المهاجر على الاندماج في المجتمع الفرنسي (البحث عن عمل، مسكن، توجيهات، مصاريف...)، وأشار كذلك مبحوثينا إلى التسهيلات الاجتماعية التي تقدمها فرنسا لمساعدة المقيمين فيها بشكل قانوني على الاندماج (مساعدات الضمان الاجتماعي، مساعد الكراء، مساعدات الإقامة والاطعام الجامعيين، مساعدات بعض الجماعات المحلية، وبعض المؤسسات الجامعية)، زيادة على ذلك قرب فرنسا جغرافيا من الجزائر (عكس كندا مثلا) وبالتالي إمكانية التنقل بسهولة بين البلدين يشجع اختيار فرنسا على البلدان الفرنكفونية الاخرى.

وفي اعتقادنا اطلاع الطلبة الراغبين في استكمال دراستهم على القوانين الفرنسية التي تتيح إمكانية تحويل المشروع الدراسي الى مشروع اندماج مهني واستقرار قانوني على الأراضي الفرنسية، وتداول تجارب الطلبة السابقين الذين نجحوا في شرعنة تواجدهم في فرنسا بعد الحصول على شهاداتهم الجامعية من أهم أسباب اختيار فرنسا من طرف الطلبة الجزائريين الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية في الخارج.

تؤكد خطابات مبحوثينا أن دافع الحركية الأكاديمية، ومنذ بداية المشروع يتعدى النجاح والحصول على شهادة علمية من جامعات معترف بها دوليا، على حد

تعبير ريتشارد الهجرة للدراسة مشروع حياة كلي(28). الدوافع الأولى للذهاب، والغايات المحددة للهجرة نحو الخارج لا تقتصر أبدا على الدوافع الجامعية بل تتعداها الى دوافع أخرى "اجتماعية" حيث يرتبط بهدف التكوين مشروع اكثر اتساعا وهو الدخول في تجربة مجتمع الهجرة، ومشروع الاندماج ولو بشكل مؤقت وممارسة الخبرات الجامعية لهذا البلد بسبب الميزات الإيجابية فيه(29) الاندماج مهنيا والترقية الاجتماعية هي عناصر مكونة لمشروع الدراسة في الخارج واهم ما يبرره حيث تداخل مبكرا وبشكل قوي فكرة الدراسة في الخارج مع فكرة الاستقرار في مجتمع الاستقبال ولو مؤقتا، وذلك الى درجة ان تترادف في خطاب الطلبة الاجانب تعابير "الهجرة من اجل الدراسة" و"الدراسة من أجل الهجرة".

في الواقع، صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في ابراز مظاهر الغنى (سيارة، هدايا، استثمار في العقار...)، وآثار الاعلام المرئي الذي يصور الرفاهية والحرية والأمان التي تتمتع بها الدول الاوروبية، والمخيال الاجتماعي الذي يصور فرنسا على انها رمز التقدم والبلد الذي "لا يضيع فيه جهد أحد" كلها عوامل جذب تزرع في الشباب الجزائري الرغبة في الهجرة إليها، بالمقابل حالة عدم الاستقرار السياسي الذي خلق حالة من الاضطراب واليأس وفقدان المعالم، وهشاشة النظام التعليمي، وضيق أفق وفرص الاستقرار والتقدم المهني، وأزمة البطالة من أهم عوامل الطرد التي تجعل الشاب يفكر في الهجرة من الجزائر.

7. بداية المشروع، الصعوبات واستراتيجيات التأقلم:

يواجه الطالب الجزائري في فرنسا العديد من الصعوبات والعقبات التي تساهم في تكوين شعور الانتماء إلى أقلية تتقاسم نفس التجربة الاجتماعية للهجرة. حسب مبحوثينا تظهر الصعوبات منذ الأيام الأولى لوصولهم، فالمعرفة التي كانوا يمتلكونها عن بلد المستقبل لا تهيئهم دائما لمواجهة الواقع على اراضيها. وهنا تتدخل عدة عوامل، اجتماعية وفردية، تتحكم في القدرة على الاندماج ولعل

اهمها: التمكن اللغوي، تواجد المقربين والمعارف، الاستعدادات الأولية (المالية والمعلوماتية)، القدرة على التصرف، الفضول، القدرة على نسج شبكة من العلاقات، كل هذه العوامل مهمة جدا خاصة مع غياب هيئات مرافقة وموجهة للطلبة الأجانب، وهنا يعوض الأهل والمقربون دور هذه الهيئات.

مؤخرا نشهد ارتفاعا للهجرة الطلابيةالنسوية حيث تُقدم الطالبات للدراسة في الخارج لوحدهن، الأمر الذي كان غير متوقعا ومرفوضا بالمطلق في المجتمع الجزائري منذ سنوات. لكن نلاحظ شكل من الوصاية على الطالبة–المهاجرة حيث يعتمد الأهل على اقربائهم وشبكة علاقاتهم لتأطير وجودها في فرنسا. كما تحظى بمساعدة مادية أكثر من الولد، هي شكل من اشكال الحماية، الرقابة والوصاية لعنصر هام في العائلة يحمل ابعادا أخلاقية.

عموما، المتاعب المالية بسبب تكلفة الدراسة وتكلفة الحياة في فرنسا (ينفق الطالب الأجنبي، إضافة الى مستحقات التسجيل الجامعي خلال 12 شهر حوالي 11.084 يورو في الأراضي الفرنسية)(30) تشكل النقاط السلبية الأساسية لإقامة الطلبة الجزائريين في فرنسا، صعوبة الحصول على منزل للكراء بسبب المداخيل الضعيفة أو رفض بعض المالكين للتأجير للطلبة بسبب التعصب والعنصرية، وضرورة إيداع وديعة ضمان وتقديم ضامن عندما لا يكون السكن في إقامة جامعية هي اهم العراقيل التي يواجهها الطلبة الجزائريون في فرنسا، هذه الصعوبات جعلت من الطلبة الذين لا يستفيدون من مساعدات مادية من طرف العائلة في وضعية اقتصادية هشة.

يمكن للطالب ان يمارس نشاطا مهنيا، بشكل قانوني، بالموازاة مع دراسته في الجامعة من أجل التكفل ماديا باحتياجاته، لكن عكس باقي الطلبة الأجانب يشترط على الطلبة الجزائريين في فرنسا طلب "تصريح مؤقت للعمل" من

المحافظة التي يقيم فيها الى جانب الحصول على تصريح الاقامة (التي قد تتأخر لعدة أشهر) من اجل التمكن من ممارسة نشاط مأجور، وذلك في حدود فترة سنوية للعمل محددة فقطب 50بالمئة من الوقت الكلي (803 ساعة سنويا) مقابل60 %بالمئة (964 ساعة سنويا) بالنسبة للطلبة الأجانب من الجنسيات الأخرى. تدرك هذه الوضعية من قبل الطلبة الجزائريين على انها تعسف يعرقل تمويل إقامتهم ودراستهم في فرنسا. نشير إلى أن أصل هذا القانون الذي بدأ يسري مفعوله سنة 2003، جاء بطلب من الجزائر في إطار التعاون بين البلدين كإجراء إضافي على إلغاء المنح للتضييق على الطلبة الراغبين في الحركية.

وأمام غلاء تكلفة الحياة، يكون الطالب صاحب المدخول الضعيف مجبرا على التنقل من شغل الى اخر او حتى العمل في السوق السوداء وفي هذه الظروف التي لا تتوافق ومتطلبات الدراسة الجامعية يخاطر الطلبة بالتحول الى "طلاب غير حقيقيين" وبالتالي يضاعفون خطر الترصد بهم من طرف الأعوان القنصليين الذين تقع على عاتقهم مهمة الكشف عن هؤلاء في إطار مكافحة الهجرة السرية والتحكم في تدفقات الهجرة.

8. من "مشروع الدراسة" الى مشروع "اللاعودة"، الدوافع والاستراتيجيات:

رغم تأكيدها في نصوصها الرسمية على أولوية عودة الطلبة الأجانب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الفرنسية إلى بلدانهم الأصلية،إلا أن المـُلاحظ يدرك سريعا أن سياسات فرنسا تحمل مخارج تجعل الاستقرار القانوني للطلبة الأجانب ممكنا، حيث توضع استراتيجيات خاصة على شكل أجهزة قانونية، ومراسيم للانتقاء والإبقاء على الكفاءات المتخرجة من جامعاتها. من هذا المنطلق تسمح التشريعات الفرنسية تحت شروط معينة بالانتقال من تصريح الإقامة بصفة طالب إلى تصريح الإقامة بصفة عامل مؤقت، أو تمديد الإقامة لأسباب علمية، عائلية أو حتى منح الجنسية الفرنسية. التحكم في التدفقات، محاربة الهجرة السرية

والإبقاء على سياسة مرنة على حسب احتياجات سوق العمل الفرنسي هي مميزات سياسة الهجرة في فرنسا.

لا أحد من مبحوثينا صرح برغبته في العودة الى الجزائر مباشرة بعد الدراسة حيث تسيطر عليهم فكرة اللاعودة الى الجزائر مصبوغة بالحيرة وعدم التيقن اتجاه مستقبلهم. فهم العناصر التي تحدد اختيار الرجوع أو البقاء يرجع الى ضرورة إعادة تعريف، في نهاية مشروع الدراسة، بعض دوافع الذهاب، إمكانيات التأقلم واستقرار المهاجر في فرنسا، إعادة التأقلم مع البلد الأصلي بعد سنوات من الغياب، توافق التكوين الجامعي مع احتياجات سوق العمل في البلد الأصلي والوضعية الاقتصادية للآباء. نمط الحياة المنظم والرفاهية وغياب الرقابة الاجتماعية والدينية،وا ٍمكانية النجاح المادي (على الأقل في الجزائر بتحويل العملة الصعبة الى الدينار المحلي) والترقية الاجتماعية كلها مغريات تجعل الطلبة الجزائريين يترددون في العودة الى بلدهم الأصلي.وتبررها، حسب شهاداتهم، أسباب اقتصادية ومهنية لكن كذلك ثقافية حيث يستبق الطلبة المشاكل التي قد يواجهونها عند إعادة الاندماج في الإطار الاجتماعي، المهني والثقافي لبلدهم الأصلي.

"لا أستطيع العودة نهائيا الى الجزائر، في كل عطلة اتشوق للذهاب لأري اهلي، ثم حين أصل اختنق وأسر ع في العودة الى فرنسا ... لم أعد أطيق حياة الريف، وتدخل الجميع في خصوصياتك، والفوضى، والازدحام المروري، أي مستقبل ينتظرني في الجزائر؟ ... إذا عدت سينظر الجميع الي على أنى مغفل وفاشل" *فيصل*

استقبال الطلبة الأجانب هو رهان للتألق الدولي والامتياز العلمي لكن كذلك رهان للرفع من مستوى تأهيل اليد العاملة. في فرنسا، بعد نهاية صلاحية بطاقة الإقامة "طالب". يمكن للطالب الحاصل على شهادة ماستر فما فوق ان يستفيد من ترخيص مؤقت صالح من6 أشهر إلى 12 شهر، وغير قابل للتجديد بغرض

البحث عن عمل. هذا الترخيص يسمح بتبوؤ شغل أجير من اختيار الطالب الأجنبي المتخرج في حدود 60 % (50 %بالنسبة للطلبة الجزائريين) للفترة القانونية للعمل.

كما تسمح القوانين الفرنسية، إذا استوفيت الشروط الضرورية(31) ، بالانتقال من تصريح الإقامة بصفة "طالب"، الى تصريح الإقامة بصفة "أجير" ويمكن للطالب المتخرج، في حالات معينة، تمديد الإقامة في فرنسا "لأسباب علمية" أو بحجة "حياة عائلية وخاصة" أو طلب الإقامة بحجة انشاء شركة تحمل اسم النشاط الممارس "مهنة حرة، تجارية، صناعية أو حرفية"(32) أو حتى طلب الحصول على الجنسية الفرنسية. لاحظنا اطلاع مبحوثينا على هذه القوانين بفضل تتناقلها بين جموع الطلبة الأجانب فيما بينهم، لكن تبين ان استيعابهم لها متفاوت حيث تطغى الاشاعات والتفاؤل المبالغ فيه في بعض الحالات. هي مدركة على انها "فرص" على الطلبة الراغبين في الاستقرار النهائي في فرنسا بشكل قانوني أن يستثمر فيها، أوراق رابحة" يجب ان يكسبوها في "رهان البقاء" في فرنسا.

تبرز هذه الشهادات بعض الخطط واستراتيجيات التي يتخذها الطلبة الجزائريون، حسب مبحوثينا، من أجل شرعنة استقرارهم في فرنسا بعد نهاية تصريح الإقامة كطالب.

"لا أريد أن أعود إلى الجزائر، لا أحد يترك فرنسا ويعود الى الجزائر، لا أدري كيف لكن هذه فرصتي كما نجح الاخرون قد انجح، باب الاحتمالات مفتوح، من هنا لذلك الوقت سأسعى لأنجح في دراستي، إذا لم تفتح الأبواب في وجهي سأعيد السنة عمدا لأربح مزيدا من الوقت (سنة أخرى)..(ماذا تقصد بالأبواب المفتوحة، سؤال من الباحث) ..لا أدري الأهم هو إيجاد عمل، أو ربما الزواج، سأبحث عن فتاة لها جنسية فرنسية...اختي ستساعدني (متواجدة بفرنسا جاءت بهدف الدراسة ثم استقرت بعد الزواج)، اذا لم اجد من تناسبني سأحاول ان افتح مشروع تجاري،

قالوا لي (الطلبة السابقون) ان هذا ممكن بالنسبة للجزائريين، أما اذا ضاقت بي السبل سأسلم امري لله واعود للجزائر (يضحك) "*لمين*

"أنجبت ابني هنا في فرنسا ليستفيد مولودي من "حق الأرض"لكن قالوا لنا ان القوانين تغيرت وعلى الطفل ان يعيش اكثر من 5 سنوات في فرنسا، الحل اذن هو ان افعل مثل الجميع، يجب ان اطيل مدة الدراسة... بعد الولادة استفدت من اعانة 2000 يورو وقدمت ملف المساعدة للتكفل بالطفلRSA ل " وردية

تَجمع هذه الشهادات بين استراتيجيات مشروعة وقانونية تتمثل في تغيير طبيعة تأشير الإقامة من صفة طالب الى صفة عامل، او "علمي" أو "تاجر" او "حياة عائلية وخاصة" أو التجنيس، رغم كون هذه الإجراءات معقدة وانتقائية الا انها غير مستحيلة. واستراتيجيات أخرى تتأسس على التحايل على القوانين الفرنسية كالتحول الى طلبة مزيفين واطالة مدة الإقامة بحجة الدراسة أو الهجرة السرية مع انتظار الفرصة لتحويلها الى قانونية، او حتى الانجاب على الأراضي الفرنسية، فالأهم هو البقاء. تأخير الدراسة عمدا، سواء بإعادة السنة أو بالتسجيل في معاهد أخرى (خاصة أو عمومية) من أجل تمديد فترة الإقامة بصفة طالب استراتيجية منتشرة عند الطلبة، لاحظنا كذلك ان الطلبة يلجؤون الى الحركية الداخلية في فرنسا بحثا عن ظروف دراسية واقتصادية أفضل.

" بعد حصولي على الماستر سجلت مباشرة في تربص لتسيير الموارد البشرية بالموازاة مع ذلك بحثت عن وعد عمل، لم أجد، انتقلت الى باريس سجلت في ماستر آخر، بعدها بتدخل من أحد أصدقاء الوالد دخلت لاشتغل في مؤسسة صغيرة، وغيرت تصريح اقامتي من طالب الى أجير، لكن صاحب العمل استغلني لم يدفع اجري قال انه وظفني فقط خدمة لابي وانه باستثناء مستحقات الضمان الاجتماعي التي يدفعها عني وشهادات العمل لا يستطيع ان يدفع لي اجرا،

واصلت العمل عنده لقرابة عامين بنصف دوام دون أجر، وبحثت عن عمل ثاني لأعيش به كنت مضطرا من أجل الأوراق، بعدها وجدت عمل في مرسيليا والان الحمد لله انا مستقر" رضا

لا يمكن للطالب الاجنبي ان يغير تصريح اقامته بحجة الحياة العائلية والخاصة الا في ثلاث حالات: أن يكون متزوج من مواطن فرنسي، ان يكون مواطن أجنبي سكن بشكل منتظم في فرنسا أو أن يصبح أبا لطفل يحمل الجنسية الفرنسية. استفادت المبحوثة أمال من هذا الإجراء:

" تعرفت على زوجي بالصدفة حينما كنت احضر للمجيء لاستكمال الدراسة في فرنسا، هو أيضا جزائري جاء للدراسة منذ سنوات وتحصل على الجنسية الفرنسية، بعد الزواج توقفت عن الدراسة، حاليا تبقى بعض الأشهر لأحصل بدوري على الجنسية(33) "

هذه الشهادة تؤكد مرة أخرى انه في كثير من الأحيان تطغى الرغبة في البقاء في فرنسا على الرغبة في مواصلة دراسات عليا. ويبدوا ان تصريح الإقامة تحت حجة "الحياة العائلية والخاصة" والتجنيس هما اضمن وسيلة للبقاء في فرنسا، هذا ما يؤكده المبحوث شريف

اثناء دراستي في مرحلة الدكتوراه غيرت صفة التأشيرة من طالب إلى عامل مؤقت واشتغلت كملحق مؤقت للتعليم والبحث، بعد المناقشة اقترح علي المشرف العمل في المخبر كباحث دائم، بقيت خمس سنوات بدون انقطاع في فرنسا لأضاعف حظوظي بالبقاء...بعدها طلبت الجنسية الفرنسية وحصلت عليها" شريف

دون سؤال موجه من الباحث يستطرد المبحوث محاولا تبرير طلبه للجنسية الفرنسية "الجنسية الفرنسية لا تعني لي شيئا، هي فقط ورقة تضمن لي الاستقرار والعمل بارتياح هنا، أنا بشكل أو بآخر مجبر على ذلك (لماذا؟ يسأل الباحث) لعدة اعتبارات لأعيل العائلة، لأثبت وجودي كباحثلأكو ّن ذاتي ماديا ومعنويا،

الجنسية شيء والهوية شيء آخر، انا اعتبر نفسي جزائري وفقط...ربما سأعود الى الجز ائر إذا وجدت فرصة عمل تستحق، كل شيء وارد " شريف

في الواقع، يشعر المهاجر ب"الغياب المزدوج" أو "الوجود المزدوج، "ان يكون موجودا رغم غيابه" وعكس ذلك "ان يكون غائبا رغم وجوده"، هذه هي مفارقة المهاجر ... هو حضور–غياب مؤقت،لا ينتمي فيه المهاجر كليّة لا إلى مجتمع الأصل ولا إلى مجتمع الاستقبال(34).

في بعض الحالات، تبدو الشهادة المتحصل من فرنسا، كعتبة جديدة تفتح تسلسلات جديدة للهجرة الى بلدان متقدمة أخرى غير فرنسا، خاصة بعد تشديد إجراءاتها فيما يخص تغيير طبيعة الإقامة الشرعية فيها.

"طموحي ليس بالضرورة البقاء في فرنسا... الأمور ليست واضحة تماما لكن ما أقوله في قرارة نفسي سيكون سخيفا ان اعود الى الجزائر دون ان استغل كل فرصي هنا بالخارج . "*ليدية*

تؤكد هذه الشهادات ان التفكير في" اللاعودة" الى البلد الأصلي عند الطلبة الجزائريون لا يخضع بالضرورة لمنطق الهجرة التقليدية، ولا تكون القطيعة بالبلد الأصلي نهائية، فقد يكون الدافع هو الاستقرار "المؤقت" من أجل تقييم الشهادة المكتسبة بتجربة عمل، أو فتح الأبواب نحول هجرة جديدة، أو تهيئة ظروف اقتصادية أفضل في البلد الى حين العودة اليها.

الخلاصة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية الى إشكالية الحركية الطلابية كظاهرة تمهّد الهجرة النهائية للشباب في البلدان المستضيفة واتخذنا الطلبة الجزائريين في فرنسا كنموذج حيث أبرزنا مختلف الدوافع، التمثلات التي تسبق مشروع الدراسة في فرنسا والاستراتيجيات التي يتبناها الطلبة الجزائريون في فرنسا من اجل تحويل مشروع الدراسة الى مشروع استقرار مؤقت او نهائي في الأراضي الفرنسية.

في الختام نستعرض النتائج التي توصلنا اليها في بعض النقاط:

- تحدد حركية الطلاب الدوليين مجموعة من العوامل المؤسساتية (سياسة الهجرة للبلدان المستضيفة، سياسة الدول المستضيفة اتجاه حركية الطلبة، الظروف السوسيو اقتصادية للبلد الأصلي، السياق الدولي العام الذي يتميز باقتصاد المعرفة) ومجموعة من الدوافع الشخصية (الاستعدادات الخاصة للأفراد والتمثلات الفردية والجماعية).
- تصطبغ الحركية الأكاديمية نحو فرنسا بأهمية اجتماعية ورمزية تتداخل فيها الطموح الفردي والعائلي في الحصول على شهادة علمية معترف بها دوليا بالرغبة في الاستقرار وتحقيق حلم الاندماج والترقية الاجتماعية والمهنية.
- حالة عدم الاستقرار "السياسي" في الجزائر الذي خلق حالة من الاضطراب واليأس وفقدان المعالم، وضيق أفق وفرص الاستقرار والتقدم المهني، وأزمة البطالة من جهة، والرغبة في الاستقرار في بلد متقدم تكون فيه أبواب الترقية المهنية والاجتماعية مفتوحة ويغيب فيه الضبط الاجتماعي والرقابة الدينية من جهة أخرى من أهم العوامل التي تجعل الطالب المهاجر يفكر في "اللاعودة" إلى الجزائر.
- ينظر الطلبة الجزائريون (المبحوثون) إلى مشروع الدراسة في فرنسا على انه مشروع حياة كلي، حيث يتقاطع مشروع الدراسة بمشروع الاستقرار النهائي فيها، لتحقيق هذا المشروع يسعى الطالب الجزائري في فرنسا الى استيفاء الشروط الضرورية لتحويل مشروع الدراسة إلى مشروع اندماج مهني بعد التخرج، أو بالالتفاف على قوانينها بهدف البقاء تحت صفات

أخرى: هجرة غير شرعية، الإطالة في مدة الإقامة بصفة طالب، تحويل الإقامة من صفة طالب الى صفة "عالم باحث" أو "تاجر"، تسوية وضعية الإقامة تحت حجة الظروف العائلية والخاصة (زواج–إنجاب طفل من شريك فرنسي)، طلب الجنسية الفرنسية.

- رغم الصعوبات والقيود التي تفرضها سياسات الهجرة في فرنسا، يتمكن البعض من الطلبة (الأقلية من الفئة التي ترغب في البقاء) من تأسيس استراتيجيات تسمح لهم بالتكيف وتحويل الفئات الإدارية لصالحهم وبالتالي تحويل مشروع الدراسة الى مشروع استقرار نهائي بطريقة شرعية.

الهوامش:

1- Abdelmalek Sayad, *L'immigration ou les paradoxes de l'altérité*, 1 édition (Bruxelles, De Boec, 1992). p 38-41

2- حسب المعطيات التي نشرتها l'UNESCO et l'OCDE حوالي طالبين (2) من 100 طالب خرجوا من بلدانهم الاصلية بهدف الدراسة سنة 2007، أكثر من مليونين وثمان مئة ألف طالب يستكملون دراستهم في بلد أجنبي، قد يصل العدد الى نحو ستة الى ثمانية ملايين سنة 2020. الولايات المتحدة هي من تستقبل أكبر عدد من الطلبة الأجانب، تأتي بعدها المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا، استراليا، اليابان، كندا افريقيا الجنوبية روسيا وا إيطاليا، هذه البلدان العشرة تضم 71 بالمئة من الطلبة في حركية أكاديمية. بلغت الحركية الطلابية في العالم 4.122.465 في سنة 2012.

www.immigration.interieur.gouv.fr

3- العمر المتوسط لهؤلاء الطلبة هو 24 سنة، 65 %من المترشحين لديهم على الأقل مستوى بكالوريا + 5 ، 65 %هم رجال و 35 % نساء يعود الأصل الجغرافي ل 58% منهم الى 3 ولايات هي الجزائر العاصمة، بجاية وتيزي وزو.

4- campus France, « Algérie » N° 18, janviers 2014, p 15 in http://www.campusfrance.org/sites/default/files/Fiche%20Curie%20Alg%C3%A9rie.pdf

5- الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم العالي الفرنسية http://www.education.gouv.fr/cid57096/reperes-et-references-statistiques.html

6- Campus France, « L'essentiel des chiffres clés », n°10 (Janvier2016), in : http://ressources.campusfrance.org/publi_institu/etude_prospect/chiffres_cles/fr/chiffres_cles_n10_essentiel.pdf

7- Constance de Gourcy, « Circulation estudiantine en France et projets migratoires sous contraintes : figures de l'étudiant algérien dans la mondialisation », Cahiers québécois de démographie, Volume 42, numéro 2 automne 2013), p 372.

8- « Étudiants étrangers et marché du travail, Une comparaison Allemagne, France, Royaume-Uni » , rapport 2013, in www.strategie.gouv.fr

9-عبّر 34 %من الطلبة الجزائريين المتخرجين عن رغبتهم في البقاء للقيام بتجربة مهنية أولى لكن لم يتمكنوا من ذلك. بذلك يتعدى الطلبة الجزائريون المعدل العالمي لبقاء الطلبة الأجانب في البلدان المستضيفة الذي يقدر ب 23%، لكن تبقى النسبة أضعف من معدل بقاء الطلبة المغاربة الذي يقدر ب 36 % من مجمل الطلبة.

10-Les dossiers de campus France, « Algérie », N° 18 (janvier 2014), p 19.

11-Abdelmalek Sayad, p14-15.

12-Didier Demazière, L'entretien biographique et la saisie des interactions avec autrui, recherches qualitatives, vol. 30(1), p 63.

13- كمال جوروز، التعليم العالي وحراك الطلاب الدوليين في اقتصاد المعرفة العالمي، 2011، قراءة في كتاب رقم 5، مركز الأرصاد العالي، المملكة العربية السعودية، 2012 ص13
https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1/ohe7.pdf

14-Campus France, « L'essentiel des chiffres clés »

15- « Étudiants étrangers et marché du travail, Une comparaison Allemagne, France, Royaume-Uni », rapport 2013, P15. in : www.strategie.gouv.fr,

16- Ridha ENNAFAA, Saeed PAIVANDI, Les étudiants étrangers en France : enquête sur les parcours et les conditions de vie, OVE, 2008.

17- كمال جوروز، ص 17

18- Groupe de travail sur l'enseignement supérieur (GTES), « Approches de la mobilité étudiante », janvier 2009. http://www.cereq.fr/cereq/netdoc48.pdf, p11

19- كمال جوروز، ص11.

20- Campus France, « L'essentiel des chiffres clés »

21- حسب دراسة قدمتها الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي، الاستقبال والحركية الدولية (كومبوس فرنسا) سنة 2014، تقدّر نفقات الدولة على الطلبة الأجانب ما يقارب 3 ملايير أورو، في حين تصل مساهمة الطلبة الأجانب في الاقتصاد الفرنسي إلى 4 ملايير و65 مليون يورو تتوزع على النحو التالي:

- 3250 مليون يورو الاستهلاك اليومي للخدمات والسلع
- 563 مليون يورو مستحقات التسجيل الدراسي
- 364 مليون يورو مصاريف النقل الجوي لدى المتعاملين الفرنسيين
- 466 مليون يورو مصاريف الاقرباء الذين يأتون لزيارة الطلبة

22- Campus France / BVA, « Au-delà de l'influence : l'apport économique des étudiants étrangers en France », novembre 2014, in http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Apport_Economique_des_Etudiants_etrangers_-_Campus_France_Version_Finale_cle0fd785.pdf

Vincent Geisser (dir), Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs ; trajectoires sociales et itinéraires migratoires, CNRS éditions, 2000, p 23.

23- أُدخل نظام ل م د على الجامعات المغاربية بداية كإمكانية (في 2004-2005 بالمغرب والجزائر تحت اشراف لجان وطنية، في حين تم ادخال نظام ل م د مباشرة بقرار رئاسي بتونس في 2006) مع برمجة انتقال جميع المؤسسات الجامعية لنظام ل م د في غضون 2012، يؤكد احمد غواتي ان عملية بولونيا موجهة، من فوق وعبر تبريرات للسلطة، لإدماج الفضاء المغاربي للتعليم العالي والبحث في الفضاء الأوروبي، هدف هذا الادماج الى تسهيل الحركية في اتجاه الجنوب-الشمال لغاية اثراء السوق الأوروبية بالعمال ذوي التأهيل المرتفع والسماح بمراقبة الحقل الجامعي و توجهاته على حسب الأهداف السياسية والاقتصادية المحددة بعيدا عن الفاعلين الرئيسيين لأنظمة التعليم العالي.

24- Ahmed Ghouati, « Réforme LMD au Maghreb : éléments pour un premier bilan politique et pédagogique », JHEA/RESA Vol. 7, N° 1&2 (2009), p61

25- Campus France, « La mobilité des étudiants du Maghreb, de l'Égypte et du Levant», Hors-série, N° 2

(2011) in : http://ressources.campusfrance.org/publi_institu/agence_cf/notes/noindex/note_02_hs_fr.pdf

26- يستوجب على الطلبة غير الحاصلين على منحة من الحكومة الفرنسية، أو من حكومات أجنبية، أو من هيئات دولية، وغير المستفيدين من برامج الاتحاد الأوروبي، تقديم ما يثبت حيازتهم لموارد كافية للعيش (أي 615 يورو في الشهر)، التي تعادل 100٪ من المخصصات الشهرية الأساسية التي تصرفها الحكومة الفرنسية للممنوحين الأجانب. في 2016 حددت حقوق التسجيل السنوية ب 184 يورو بالنسبة لطلبة اليسانس، 256 يورو بالنسبة لطلبة الماستر، 391 يورو بالنسبة لطلبة الدكتوراه، و610 يورو بالنسبة لطلبة مدارس المهندسين. تكاليف Tcfاختبار المعرفة باللغة الفرنسية شهادة المعمقة للغة الفرنسيةDalf ، حقوق التسجيل في كومبوس فرونس 6000 دينار جزائري تكاليف التأشيرة 5660 دج سنة 2016.

27-Vincent Geisser et autres, p9.

28- المرجع نفسه، ص 10.

29- كشف آخر تقرير حول الهجرة صادر عن المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية الفرنسي (2012) أن عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا بلغ في 2011، 780 ألف مغترب جزائري ولدوا في الجزائر، محتلين بذلك المركز الأول بين الأجانب الآخرين القاطنين في هذا البلد (5 ملايين و714 الف اجنبي)، وتليها الجالية المغربية ثم البرتغالية. هذا العدد لا يعكس الحجم الحقيقي لتواجد

الجالية الجزائرية في فرنسا لأنه يستثني الجزائريين المولودين في فرنسا الجيل الثاني والثالث للهجرة والجزائريين الحاملين للجنسية الفرنسية.

http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?reg_id=0&ref_id=T16F037

30- **Richard** Couëdel, « Savoir émigrer : Projet d'études et projet migratoire des étudiants kabyles », *L'Année du Maghreb* III (2007), p 585.
31- Vincent Geisser et autres, p 272.
32- Campus France, Au-delà de l'influence : l'apport économique des étudiants étrangers en France, p10.
33- خلال فترة "الترخيص المؤقت للإقامة، إذا تمكن الطالب من الحصول على عقد عمل ذو علاقة مع تكوينه، يكون فيه الأجر أعلى بمرة ونصف من الأجر الأدنى القانوني SMIC (بلغ1466.66 يورو في سنة 2016، 9.67 يورو للساعة) يمكن للطالب ان يعمل في الوقت الكلي ووضع طلب لتغيير صيغة التأشيرة من طالب الى اجير في المحافظة التي يشتغل بها. لكن نظرا لصعوبة إيجاد عمل أو وعد عمل بسبب ارقام البطالة المرتفعة في فرنسا يتدخل هنا كذلك الشبكة العلائقية للطالب وأهمية الاقتصادية للشهادة التي تحصل عليها وفرص التربصات التي قام بها اثناء الدراسة.

للاطلاع على **جميع القوانين الفرنسية الخاصة بالهجرة** والتي عرضنا البعض منها في هذه الورقة أنظر الموقع **www.immigration.interieur.gouv.fr**

بموجب الاتفاقية الفرونكو-جزائرية ل 27 ديسمبر 1968 التي تنص على آليات تطبيق ضمان التنقل والعمل والإقامة لكافة الجزائريين بفرنسا يستفيد الرعايا الجزائريون من بعض الامتيازات أهمها:

- تسهيل دخول الجزائريين دون فرض تأشيرة طويلة المدى من اجل إعطاء تصريح الإقامة لأزواج أو أولياء الحاملين للجنسية الفرنسية
- يستفيد الجزائريون من حرية الاستقرار من اجل ممارسة نشاط تاجر صناعي او حرفي او مهنة حرة
- يمكن للمواطنين الجزائريين الحصول بشكل أسرع من المواطنين من دول أخرى للحصول على تصريح الإقامة صالحة لمدة 10 سنوات.
- يمكن للمواطنين الجزائريين طلب تصريح الإقامة لمدة عشر سنوات فقط بعد ثلاث سنوات من الإقامة الدائمة بفرنسا شرط توفره على موارد كافية (مقابل 5 سنوات بالنسبة للرعايا من دول أخرى)
- نشير ان ملف المهاجرين الجزائريين في فرنسا يشكل أحد اهم نقاط التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث حاولت فرنسا بضغط من الجمعيات اليمينية بتعديل اتفاقية 68 ثلاث مرات من قبل، في 1985 و1994 و2001.

34- يشترط القانون الفرنسي دوام زواج المواطن الفرنسي بالمواطن الأجنبي لمدة ثلاث سنوات لكي يتحصل الشريك على الجنسية الفرنسية. هذا الإجراء احتياطي جديد جاء لمحاربة ما يعرف بالزواج الأبيض أي قبول المواطن الفرنسي من الزواج على الورق فقط مقابل مبلغ من النقود ليستفيد شريكه الوهمي من الوثائق الرسمية.

35- Abdelmalek Sayad, la double absence. Des illusions de l'émigré ou souffrance de l'immigré, (Paris : le seuil, 1999), p46.